الأمم المتحدة
S/2015/467



Distr.: General
23 June 2015
Arabic
Original: English

التقرير الثامن المقدم للأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مُقدَّم عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠) الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدِّم إليه تقارير خطية على أساس متواصل كل ستة أشهر عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تتضمن تقييما لمدى استمرار الامتثال لأحكام الفقرة ٢١ من قرار المجلس ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، التي تقتضي من العراق أن يودع نسبة ٥ في المائة من العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق. ويتناول هذا التقرير الثامن التطورات التي استجدت منذ صدور تقريري السابع (S/2014/940) في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ثانيا - التطورات

٢ - بلغ إجمالي التعويضات التي سدَّدها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات حتى الآن ٤٧,٨ بليون دولار، وبذلك بقي مبلغ يناهز ٤,٦ بلايين دولار يتعيّن دفعه للكويت لتسوية المطالبة المتبقّية الأخيرة.

٣ - وعلى نحو ما ورد في تقريري السابق، واستجابة لطلب من حكومة العراق تأجيل سداد المبلغ المتبقي وقدره ٤,٦ بلايين دولار، أعرب مجلس إدارة اللجنة عن تضامنه مع العراق، واتخذ القرار ٢٧٢ (٢٠١٤) في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الذي أرجأ بموجبه إلى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ تنفيذ الشرط القاضي بأن يودع العراق في صندوق التعويضات نسبة ٥ في المائة من العائدات المتأتية من جميع مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي ونسبة ٥ في المائة من قيمة جميع المدفوعات غير النقدية للنفط





15-10340 (A) 240615 240615



والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي المسددة إلى مقدمي الخدمات. وحظي القرار بتأييد حكومة الكويت. ونتيجة لذلك، لم تودع أي مبالغ في الصندوق أو تسدد أي مدفوعات في إطار المطالبة المتبقية منذ تقريري السابق.

٤ - وعلاوة على ذلك، ووفقا للقرار الآنف الذكر، أعيدت الودائع البالغة قيمتها نحو ٩٦٠ مليون دولار التي أودعت في صندوق التعويضات في الفترة بين ١ تشرين الأول/أكتوبر و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى حكومة العراق في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥.

٥ - ومن المقرر أن تستأنف حكومة العراق الإيداع في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ما لم تقرر هي ومجلس الإدارة غير ذلك، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠). ومن المقرر أيضا أن يُستأنف في عام ٢٠١٦ سدادُ المبالغ المتبقّية، وفقا للآلية المبينة في قرار مجلس الإدارة ٢٦٧ (٢٠٠٩).

٦ - وعقدت الدورة التاسعة والسبعون لمجلس الإدارة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتكلم وفدا العراق، بما في ذلك رئيس لجنة الخبراء الماليين العراقية، والكويت في الجلسة العامة الافتتاحية. وأبلغ وفد العراق المجلس بعزم بلده على التماس إعفاء إضافي في عام ٢٠١٦، وأشار وفد الكويت إلى تأييده الأولي لموقف العراق. وأعرب أعضاء المجلس عن التعاطف والدعم تجاه حكومة العراق وشعبه، مع التسليم بأن الحالة الاقتصادية والأمنية الصعبة في البلد قد استمرت منذ التأجيل الذي طُبق بموجب القرار ٢٧٢ (٢٠١٤) وربما يكون لها مزيد من التأثير على توقيت انتهاء ولاية اللجنة. وفي الوقت نفسه، شدد المجلس على أن من المهم أن يفي العراق بالتزاماته ويُكمل دفع التعويضات المستحقة في الوقت المناسب. ودعا رئيس المجلس العراق إلى تقديم أي طلب كتابةً، مشجعا على إجراء مناقشات ثنائية مبكرة مع الكويت، والتي سينظر المجلس فيها قبل دورته الثمانين المقرر عقدها في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٧ - وفي الختام، أود أن أكرر ما عبّر عنه مجلس الإدارة وأعرب عن تضامني مع حكومة العراق وشعبه في مواجهة التحديات الراهنة.